حسين محمد ناصر

وماذا بعد العيد

تشهد البلاد هذه الأيام احتفالات وفعاليات مختلفة في عموم محافظاتها بمناسبة العيد الـ"24" لقيام الجمهورية اليمنية، وقد تفاوتت مستويات الاحتفاء بها من محافظة إلى أخرى وفقاً والمزاج المحلي والعام أولاً، والظروف الأمنية ثانيا، والإمكانيات المادية اللازمة للاحتفالات ثالثا!!

لقد تم الاحتفاء بهذه المناسبة هذا العام بعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني وإقرار تحويل الوحدة الاندماجية إلى اتحاد فيدرالي، وكذلك ترافق مع الجهود المبذولة حالياً لرسم وكتابة الدستور الجديد للبلاد على ضوء المخرجات الوطنية لمؤتمر الحوار المحددة الإطار العام لملامح النظام الفيدرالي والأحكام المنظمة لحياة الناس في إطارها والحقوق والواجبات والعلاقات التي تحكم الأقاليم بعضها البعض من جانب، وعلاقتها بالمركز أو العاصمة الفيدرالية من جانب آخر.

وفي أجواء تلك الاحتفالات جاءت كلمة الأخ رئيس الجمهورية تشرح ما تم من خطوات ونجاحات ما بين العيدين (2014-2013) م ويحدد ويبرز المهام التي اضطلعت بها الدولة خلال هذه الفترة وما ينتصب منها خلال الفترة القادمة وخاصة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وما يرتبط منها بالحياة المعيشية للمواطن والتحديات الجسيمة المتطلبة قرارات صعبة وقاسية لضمان عدم انجرار الأوضاع العامة إلى مخاطر تهدد وجود الدولة، ومحاولة للخروج بها إلى بر الأمان وبأقل خسائر ممكنة تعيد بناء الوطن على أسس متينة وقوية خالية من كل أمراض ونواقص وسلبيات الأمس التي حدت من خطوات البناء الوطني العام وشكلت العائق الأكبر أمام بلوغ هذا الهدف النبيل الذي جاءت ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر من أجل تحقيقه وسقط في سبيله آلاف الشهداء والجرحى في كل مناطق البلاد وتحمل الشعب المعاناة والتضحيات الكبيرة كي يرى وطناً يضاهي تطوره تطور الأوطان الأخرى ويتوافق وضعه الاقتصادي مع أوضاع اقتصادية شبيهة استطاعت بالتخطيط والبرمجة والسياسة الإيرادية والضريبية والمالية والرقابية أن تحقق النجاحات المتواصلة على هذا الصعيد وتخلق لها وضعاً متميزاً يسهم في النهوض بأوضاع الشعب المعيشية ويعزز من صلتها بأجهزة الدولة لتكون سياجاً منيعاً لمواجهة أية محاولات لزعزعة أمن الوطن والمواطن أو التخريب واستهداف المنشآت العامة وخلق حالة من الاستقرار والأمن الاجتماعي.

إن خطاب الرئيس حمل الكثير من الواجبات والمهام التي يجب أن تضطلع بتنفيذها الحكومة، ونجزم أن الأداء الحالي للحكومة لا يرتقي لأن يكون الحامل التنفيذي لهذه المهام حيث يقع على الحكومة رفع مستوى أدائها وتطوير فاعلية أعضائها لأن يكونوا بمستوى تلك المهام وأن يخرج الوزراء من دوائر الانفلات والجمود والروتين والتفكير المحدود بمحتوى مهامهم التي لم تخرج خلال الفترة الماضية عن مساحة العاصمة، وإذا كان الحديث المتضمن لكثير من الانتقادات والملاحظات حول أداء الحكومة قد زاد فإن الأغلب منه ينطلق من رغبة حقيقية في إصلاح وتغيير الأوضاع نحو الأفضل بإجراءات فاعلة تعزز من ثقة الشعب بالتغيير الملموس وتسهم في تخفيف معاناته الكبيرة في كثير من المجالات الأساسية التي يعتمد عليها في حياته اليومية.

إن الحكومة بحاجة أكثر إلى التعامل الإيجابي مع خطابات وتوجيهات فخامة الأخ الرئيس من خلال آليات عمل وتنفيذ جديدة تستوعبها وتحولها إلى خطط تنفيذ يتم مراجعة ما انجز منها أولاً بأول، تحدد مكان القصور وتتجاوزها وتشير إلى الجانب الإيجابي وتعمل على تطويره.

نقول ذلك لأننا والجميع يرى بعضاً من المسؤولين الحكوميين يعيش بياتاً شتوياً من الأداء ولا يقبل حتى المقترحات والآراء المرفوعة إليه، هذا إن قرأها أصلاً واخترقت الجدار الحديدي المحيط به وليست هذه المساحة معنية بإبراز أمثلة منها في هذه الوزارة أو تلك، وربما جاءت مناسبة للبوح والحديث بصوت عال حول هذه الإشكالية وأسبابها وأبطالها الظاهرين والمستترين.

عارف الدوش

الدستور الجديد لإعادة صياغة اليمن

خلال أكثر من عقدين ظلت الوحدة اليمنية في خطاب الحكم محاطة بهالة من القداسة وكانت قد صدرت عددا من الفتاوى وتحدث عدد من رجال الدين حول قداسة الوحدة وقبل ذلك ظهرت دعوات ومصطلحات مثل " الوحدة أو الموت " و" الأصل والفرع" وكل ذلك تعبيرات وتجليات شمولية تلغي أهم مبدأ قامت عليه الوحدة اليمنية وهو التعددية السياسية والفكرية والتنوع في كل أنحاء اليمن الذي تراه العين المبصرة والنفس المنصفة السوية.

وتناسى الخائفون على كراسي الحكم والمصالح في ذروة الصراع والاختلاف قبل اندلاع حرب صيف 94م المشؤومة أن الوحدة عمل سياسي وليست ثابتا دينيا مقدسا, صحيح الاتحاد قوة لكن الوحدة كعمل سياسي هي ما تجمع في إطارها التنوع والمختلف في الوطن اليمني كجغرافيا وبشر.

وفي ظل تنامي العاطفة اليمنية تجاه الوحدة جرى استغلال مفردة الوحدة لحشد قوى سياسية تحمل مشروعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كان مطبقاً في جز من الوطن اليمني أريد فرضه على مستوى الوطن كله وحتى ربط مفهوم الوحدة بشعار " الوحدة أو الموت "كان يعني الحياة لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ونمط حياة محدد كان سائداً في الشطر الشمالي من الوطن والموت لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي آخر كان سائداً وقائماً في الشطر الجنوبي من الوطن.

ومن تحدث وسيتحدث عن هروب إلى الإمام وارتماء في مركب الوحدة فهذ الأمر لا يخص شطراً واحدا كما ظل يردده إعلام الطرف المنتصر بعد 7/7/ 94م بأنه ينطبق على الشطر الجنوبي من الوطن الذي تخلى عنه الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها فقد كان الشطر الشمالي ايضا هاربا الى مركب الوحدة لينقذ نفسه من دوامة صراعات ما قبل الوحدة وما رفض اتفاق 30 نوفمبر 98م الوحدوي وفيما بعد رفض دستور الوحدة الكافر والوحدة مع الشيوعيين سيدرك الحقيقية.

لقد كان اليمنيون يريدون من الوحدة العظيمة التي تحققت في 22 مايو 90م أن تطبق على انقاض المشروعين المتهالكين للحكم في الجنوب والشمال مشروع جديد يجمع ايجابيات المشروعين السابقين المختلفين جذريا في توجهاتهما ومنطلقاتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في حاملهما السياسيين وقواهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعبيراتهما على الأرض وفي كلا الشطرين آنذاك.

وقد كان أول إنجاز للمنتصرين بحرب 94م التي قتلت الوحدة هو أحداث تغييرات دستورية كرست نموذج الغلبة ومثلت رأي وتوجهات المنتصرين بالحرب باسم الوحدة وباختصار التغييرات التي حدثت لدستور الجمهورية اليمنية بعد حرب 94م وثم في عام 2001م كانت تعبر عن حالة الغلبة وإعادة إنتاج نفس القائمين على السلطة وتعالت الأصوات بدءاً من إصلاح أو تصحيح مسار الوحدة حتى وصلت الأمور للبحث في صيغة جديدة للوحدة قابلة للحياة لا تعيد تكرار دورات العنف وتطورت الأوضاع في ظل الغرور والعنهجية الى ارتفاع أصوات المطالبين بالانفصال.

وحتى لا تتكرر دورات العنف والصراع والتهميش والإقصاء والإكراه وحكم الطغيان والأسرة والشلة والمنطقة فيفترض في لجنة صياغة الدستور أن تصيغ دستورا لليمن الجديد يكون بمثابة وثيقة وطنية جامعة يجد فيها شركاء الوطن بجميع فئاتهم وأطيافهم ومذاهبهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية تطلعاتهم جميعاً وأن يحمي هذا الدستور الشراكة بين فئات المجتمع المختلفة والمتنوعة فكرياً وسياسياً واقتصاديا واجتماعياً بما يؤدي الى توقف الصراع والاحتراب على الحكم والسلطة والثروة.

ويفترض في الدستور اليمني الجديد أن يكون معبراً في فصوله ومواده عن جميع طبقات وشرائح المجتمع وحامياً لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتيحاً لها كلها فرصة التنافس والتمكن والتمكين من المشاركة في الحكم والتمتع بالثروة وأن لا يحمل في مضامينه ما يحرم مواطناً أو مواطنة من كل الحقوق التي كفلها الشرع والقانون والمواثيق والأعراف الدولية باعتبار الدستور عقدا اجتماعيا ينظم ويحمي حياة الناس حكاما ومحكومين.

لابد أن يكون الدستور الجديد نتيجة لوفاق وطني شامل حتى يصبح عقداً اجتماعياً جديداً معبراً عن توافق بين المشاريع السياسية المتعددة -أي- يصبح تعبيراً عن المصالح والرؤى المختلفة والمشارب السياسية والفقهية والمذهبية المتعددة وبالتالي لن يمثل أي غلبة لفئة من فئات المجتمع على أخرى أو مركز حكم مسيطر على الحكم وقوة السلاح والمال.

ويفترض أن يتضمن الدستور الجديد مواداً دستورية واضحة تحميه - أي الدستور - من أي منتصر بحرب أو انتخابات وتمنع أن يمس أو يغير أو يعاد تفصيله على مقاس حاكم أو حزب أو قبيلة أو تحالف أحزاب وقبائل أو تكتل تجمعه مصالح سياسية واقتصادية أو توجه ديني أو مذهبي أو أياً من هؤلاء جميعاً كما حصل بعد حرب صيف 94م المشؤومة عندما تم هندسة وتفصيل الدستور على مقاس المنتصرين بالحرب.

وأخيراً :

إن الدستور الجديد فرصة ثمينة ونادرة لإعادة صياغة اليمن ووحدة 22 مايو 90 التي فشلت أو قتلت وماتت بالحرب فبعد نجاح مؤتمر الحوار والخروج بوثيقة الحوار التي اغلبها موجهات دستورية توافق الناس عليها خلال مؤتمر الحوار جاء القول الفصل بأفضلية الفيدرالية والنظام الاتحادي ولم تعد الوحدة الاندماجية مقدسة بل أصبحت عملاً سياسياً يناقشه الناس يتفقون ويختلفون حوله لكنهم لا يكفرون بعضا ولا يحاربون بعضا بل يبحثون كيف يتعايشون معاً.

فتحي الشرماني
Fathi9595@gmail.com

عودة مايو

يا لجلال هذا الزائر الكريم, ويا لسحر عودته التي تجعل اليمنيين يتناسون كل أوجاعهم وهمومهم, وهم يقفون معه لحظات من التأمل والاندهاش والإعجاب بعظمة الحديث وروعة الحديث!!.

إنه الـ22 من مايو ذكرى وحدة اليمنيين, كما تقول الخطابات وتتحدث عنا الشعوب الأخرى, ودعك من الصراعات النخبوية والأخطاء التي أراد بها المخطئون أن تكون وحدة نخب, فقال التاريخ: لا, وقالت الطفولة: لا, وقال جيل ممن تجرع مرارة الفرقة: لا.. قال الكل: هي وحدة أرض وإنسان, ووحدة هموم ومصير, وقال فيلسوفها الأكبر عبد الله عبد الوهاب نعمان:

وحدتي..
يانشيدًا رائعًا يملأ نفسي
أنت عهد عالق في كل ذمة

ما يدهشني في 22 مايو أن عودته تأتي في كل عام لتؤكد لنا شيئين:

الأول: إن هذه القيمة الفُضلى (الوحدة) ستظل هي وحدها بوابة الفرح والنافذة التي نطل من خلالها إلى المستقبل المأمول .. وكل ما هو مطلوب ليس سوى إعادة الترتيب التي جرى التحضير لها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل, ولا تزال العملية متواصلة من خلال الإعداد لدستور الدولة الاتحادية القادمة, ومن ثم الاستحقاقات الديمقراطية التي سترسم صورة سياسية واضحة لمستقبل اليمنيين ومستقبل وحدتهم الخالدة.

والشيء الآخر: هو صبر 22 مايو وإصراره على أن يؤمن الجميع ببراءته من كل ما ينسب إليه من أخطاء ظلمًا من العارف أو جهلاً من الجاهل.

ومهما يكن من شيء؛ فإن المنجز كان عظيمًا, وبقدر هذه العظمة كان ولايزال الابتلاء .. والصمود وتصحيح الخطأ هو من ستتحطم عليه كل المؤامرات, وهي الفكرة التي سبق لي أن نظمتها شعرًا في قصيدة منشورة, وهذه بعض أبياتها:

أفي رحاب هيام الفجر بالألَق
تَخلّف اللَيل عَن أخدَوده خَنَقَا؟!
يحاولُ النورُ أن يعلُو فيحجبهُ
عن مُقْلة الحُلْم حقْدٌ يَنْسجُ الغَسَقا!
الكونُ دوَّى بصَوتَ الطفْلَ: يا وَطَني
كمْ قدْ روى الأرضَ أجداديَ دَمًا عَبَقا!
وكمْ تَرَدَّى بسُوح البَذْل منْ بَطَل
تقلَّدَ المَوْتَ سَيْفًا واللَّظَى حلَقًا
فمِنْ شُموخٍ بنى "سبتمبرٌ" غَدَهُ
إلى إباء على "تشرينه" دَفَقا
إلى خُلُود أتى "مَايو" يُسَطِّرُهُ
في صفحَة الدَّهْر معشوقًا ومُعتنَقا
فما أشدَّ عَيونُ الحقْد إنْ لمحتْ
منْ يحشدُ الجُهْدَ, يبَني للعُلى طُرُقَا
لكنّما النِّسْرُ في العلياء مُرْتقبٌ
يدُقُّ ممّنْ رمى إخضاعَه عُنُقَا

كان هذا التضمين تعبيرًا عن الابتهاج بذكرى عزيزة على قلوب اليمنيين .. وماذا على العقل في هذه المناسبة لو حلق بأجنحة الخيال!!, فنحن في حضرة الـ22 من مايو .. وكل عام والجميع بخير.

د/عبد الغني الحاوري
Alhaweri555@gmail.com

جامعاتنا في القرن الحادي والعشرين

(1) التدريس

يشهد العالم العديد من التطورات والتغيرات التي تتسع لتشمل جميع الميادين، وكافة الأصعدة ومن أبرز تلك التطورات العالمية الثورة التكنولوجية الهائلة، والانفجار المعرفي، وثورة الاتصالات، والعولمة وغيرها من المتغيرات التي أصبحت سمة هذا العصر، وعلامة مهمة من علاماته.

أما على الصعيد المحلي، فالتحديات التي تواجه المجتمع اليمني كثيرة، وتتمثل أبرزها في دعوات الانفصال، والتطرف الديني، والإرهاب، والعنصرية، وتحديات أخرى كالبطالة، ومعدل النمو السكاني المتزايد، والجهل والفقر والسلاح والقات والعديد من التحديات.

تلك التحديات العالمية والمحلية ألقت بظلالها على الجامعة كونها الجهة المسؤولة عن مواجهتها، والأكثر قدرة على التصدي لها، إضافة إلى الدور المنتظر منها في تنمية المجتمعات، وتطوير المؤسسات، وتأهيل الكوادر القادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر، وضرورات المجتمع.

فالجامعة تحتل مكانة مرموقة في المجتمع، ولها دور ريادي في نشر المعرفة، ونقل النظريات، وتطوير التكنولوجيا، وهي بمثابة مركز إشعاع ثقافي وحضاري وعلمي، ومن خلالها يتم التعرف على مشكلات المجتمع، والتحديات التي تواجهه، وعليها تقع مهمة التشخيص العلمي الدقيق لتلك المشكلات، وتقديم الحلول المناسبة بطرق علمية ومناهج حديثة.

ومن خلال النظر إلى الفلسفة التي من أجلها أنشأت الجامعات يتضح أن الجامعة – أي جامعة – أنشأت لتحقيق ثلاث وظائف رئيسية هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وعليه فإننا سنتكلم في هذه الحلقة عن الوظيفة الأولى للجامعات التي تتمثل في التدريس والإعداد والتأهيل.

إن المطلع على واقع أداء الجامعات الحكومية لهذه الوظيفة، ومن خلال الرجوع إلى بعض الاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي 2006-2010 وبعض الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت بالبحث والدراسة واقع أداء الجامعات اليمنية يتضح أنها لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب، فهناك قصور كبير في العديد من الجوانب سواءً ما يتعلق بالمناهج الدراسية، أو طرق التدريس، وكذا الوسائل التعليمية الحديثة، إضافة إلى أساليب التقويم وغيرها من القضايا التي تتعلق بالجانب التدريسي.

وانطلاقا من هذا الواقع فإن من الأهمية بمكان أن تهتم الجامعات بالمناهج الدراسية والمحتوى التعليمي، وأن يتم تحديثها بشكل دوري بحيث لا يتجاوز خمس سنوات، وبما يواكب متغيرات العصر، ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، الذي يشهد انفجارات معرفية هائلة، وتطورات علمية واسعة حيث تشير الدراسات إلى أنه في أوائل الثمانينات كانت المعرفة تتضاعف كل سبع سنوات، وفي أواخر التسعينيات تضاعفت كل عامين ونصف، بينما في الوقت الحالي فإنها تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً تقريباً.

كما ينبغي الاهتمام بطرق التدريس وأساليبها الحديثة التي من أهمها طريقة المناقشة والحوار، والعصف الذهني، والتعلم التعاوني، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات وغيرها من الطرق التي تمكن الطالب من اكتشاف المعلومة، وتيسر له الوصول إلى المعرفة بمجهوده الذاتي، وبما يضمن دوراً إيجابياً له، بدلا من الاعتماد على طريقة المحاضرة والإلقاء–وهو ما هو غالب على جامعاتنا–التي تجعل من الطالب مجرد بنك للمعلومات، ومخزن للمعارف يستقبل كل ما يتفضل عليه الأستاذ من معارف ومعلومات، فهذه الطريقة وإن ناسبت وسادت في أزمنة قديمة، وفترات معينة إلا أنها لم تعد هي الأنسب في هذا العصر الذي يتسم بالديناميكية، ويتميز بكثرة الإبداعات والاختراعات.

وينبغي كذلك أن تسعى الجامعات إلى استخدام الوسائل التدريسية الحديثة من كمبيوتر وانترنت وبوربوينت وغيرها من الوسائل التي تعد سمة من سمات هذا العصر الذي يشهد ثورة في الاتصالات ووسائل التواصل، وأصبحت الدول المتقدمة تستخدم - بشكل واسع- أنماطاً جديدة من التعليم مثل التعليم الالكتروني والتعليم المفتوح والافتراضي والتعليم عن بعد وغيرها من الأنماط.

وأخيرا.. يجب على الجامعات أن تحرص على أن تكون مخرجاتها ذات جودة عالية، مخرجات قادرة على الخلق والإبداع والمنافسة محلياً وعربياً ودولياً، متسلحة بمهارات التحليل والتركيب والنقد وحل المشكلات، وهذا لن يتأتى إلا في ظل الاهتمام بشخصية الطالب من جوانبها المختلفة، واعتباره محور العملية التعليمية، وعدم إغفال احتياجاته واهتماماته وتطلعاته، مع مراعاة الفروق الفردية، إضافة إلى ضرورة توفير بيئة تعليمية سليمة، يسودها الحب والتفاهم، ويمارس فيها الأسلوب الديمقراطي مع الطلاب، فهذا الأسلوب هو الذي يضمن مخرجات على مستوى عالى من الجودة، تتمتع بالثقة بالنفس والشجاعة والحرية واحترام الآخر، وتفهم وجهات النظر المختلفة.

ولا يفوتني في نهاية هذا المقال الإشارة إلى مقولة خالدة من مقولات عالم الاجتماع والمؤرخ والتربوي الكبير عبد الرحمن بن خلدون في سياق حديثه عن مساوئ التربية عندما يسودها الخوف والتسلط، حيث يقول " ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين سيطر عليه القهر، وضيق عن النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيادي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة، لذلك صارت له عادة وخلقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً على غيره، بل كسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت عن غايتها وإنسانيتها، فارتكست وعادت في أسفل السافلين ".

*دكتوراه–أصول التربية–جامعة صنعاء

خالد القارني

مذاهب وحدوية من عيار (24)!!

قد نجد تشابها كبيرا بين قصة تحقيق الوحدة اليمنية وتطوراتها لاحقا وبين قصة الدعوة الإسلامية وانتشارها وتطوراتها لاحقا لقد بدأ الإسلام غريبا وها هو اليوم يعود غريبا كذا الدعوة إلى الوحدة اليمنية بدأت غريبة وهاهي اليوم تعود غريبة. الإسلام كان هوية جامعة للمسلمين فأصبح هويات إسلام إيراني إسلام باكستاني أميركي أوروبي.. إلخ والوحدة كانت هوية يمنية فأصبحت وحدة جنوبية وشمالية وشرقية وغربية. الإسلام كان مفتاح نور للإنسانية للعلم والمعرفة فأصبح عند بعض المرضى رمزا للتخلف. والوحدة كانت وسيلة للنهوض والتقدم فأصبحت عند البعض سببا للتخلف والطغيان.

نلاحظ أن المذاهب الإسلامية ولدت من رحم الصراع السياسي فالعرب فقدوا الرئاسة أو زعامتهم السياسية للدولة الإسلامية بسبب صراعهم السياسي بل فقدوا ريادة امتلاك العلم للسبب ذاته بل أنهم تخلوا عن مهمتهم أو عن رسالة التي اختارهم الله لأجلها الاستخلاف في الأرض بدلا عن اليهود بسبب صراعهم السياسي.

اليوم اليمانيون يكررون القصة ذاتها فهم وخلال 24 عاما حوَّل الوحدة من حلم إلى وجع مؤلم مؤرق حولوها من مذهب وطني إلى مذاهب أوطان. لقد كثرت وتعدد مذاهب الوحدة اليمنية وكثر "مشاحيكها" إلى حد يصعب تمييزهم هذا الطريق معروف سلفا نهايته ليس فقدان الوحدة وحسب بل فقدان الدولة والحرية والاستقلال وسنعود إلى نقطة البداية فرق متناحرة أو عبيد لحكم طامع في أرضنا.

في تجربتنا الوحدوية ساد مزاجان غريبان مختلفان أو متضادان في النظرة إلى الوحدة: الأول يؤمن بـ"الوحدة" وأهمية وجودها والمحافظة عليها ويرفعه شعارا ثم يحوله إلى شرعية للوصول إلى السلطة و بقاؤه مؤبدا فيها ومتفردا بها.. والثاني قلب مفهوم الوحدة عكسيا ورفع شعار "الانفصال" ثم يحوله إلى شرعية للوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها.

وهذه خطيئة كبرى لا يقترفها إلا من يعاني حالة عجز حقيقية عن صناعة النجاح أو من يعاني من الذاتية المفرطة وكلاهما صورة لعملة واحدة لا تستطيع بدون الوحدة أو الانفصال أن تصل إلى السلطة وتستمر في فيها. ولهذا السبب تقدس الوحدة ولهذا السبب يقدس الانفصال أي أن الوحدة ليست مهمة لذاتها وإنما لما تحققه لدعاتها من مصالح والى ذلك الانفصال ليس مهما لذاته وإنما لما يحققه دعاته من مصالح. وكل جعل الشعب يبتلع من الكلام المعسول والمزايدة التي تجاوزت الحدود حتى بلغ به التخمة.

لست مع من يعتبرون الوحدة مقدسة وأميل إلى الرأي أنها وسيلة لتحقيق حياة بشرية كريمة أنها وسيلة لخلق تكامل بين الناس نتعامل ولا كالذين يتعاملون مع الأشياء كأنها اصنام وعندما نجوع نأكلها.

ولا الذين يقدسون الأشخاص وعندما يطالبون بحريتهم يكون عقابهم الموت والعذاب المستطير. أن الوحدة السياسية أمر متروك لوعي الناس لأمزجتهم لحاجتهم لكنها هي الحاكمة لأي نوع من الوحدات سلبا وايجابا. ان الوحدة هي في الحقيقة تحصيل حاصل أي أن المسألة هي مشروع سياسي او اتفاق سياسي على وحدة سياسية تقوم بعملية استيعاب لوحدة طبيعية موجودة أصلا وسلفا. كذلك الانفصال مشروع سياسي لتقسيم وحدة طبيعية موجودة اصلا. ان الوحدة ليست تجميع كتل صلبة لبناء اهرامات عملاقة, انها تفاعل ديناميكي روحي تنتج عنه افعال هائلة ولا متناهية تتطلبها غاية الوجود الانساني انها ليست وحدة الحاق وضم أصل بفرع كما يحلو للبعض ترديدها.

اليوم نحن امام فرصة تاريخية لحماية مستقبل اجيال اليمن القادمة من مشاريع صراع الوجود واول خطوة في استغلال هذه الفرصة تبدأ من اعتبر الوحدة اليمنية ثروة ذهبية من عيار 24 ثم بالتزام الجميع بفترة استراحة محارب لنستريح من لعن بعضنا بعضا ومن التآمر والكيد وحتى من الهمز واللمز وثاني خطوة ايقاظ الضمير الحي تجاه هذا الوطن كونه المأوى الوحيد لأحفاد واجيال اليمنيين القادمة. وثالث خطوة أن نتفق على رؤية واضحة لبناء الدولة.

لكن للأسف الشديد يبدو أننا لن نتفق على الشيء لأن العقول الناضجة لبناء الأوطان والحضارات والدول لم تنضج بعد ربما نراهن على الوقت غير أن الحاضر الراهن يصرخ بهذه الحقيقة للأسف البعض منا قد يرد العلل إلى علل طارئة خارجية مثلا لكن الحقيقة إنها داخلية وما الخارجية إلا تحصيل حاصل تستغل الراهن.